المفترض أنها تدر أموالاً على الدولة خصوصاً أن دخل البلد الوحيد هو النفط

شعيب شعبان يطالب بمحاسبة مجلس «الكويتية» وإتاحة الفرصة للكفاءات الوطنية للنهوض بها

طالب النائب شعيب شعبان بعزل مجلس إدارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وإقالة الرئيس التنفيذي ومحاسبتهما، وإتاحة الفرصة للشباب الكويتي لإدارة المؤسسة والنهوض بها. وأكد شعبان في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ثقته في شباب وبنات الكويت وأنهم يحتاجون الفرصة المناسبة.

وقال شعبان إن رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية والمدير التنفيذي نظما مؤتمرا صحافيا أول من أمس فحواه الدفاع عن قراراتهما (الفاشلة) ومنها تعيين مستشار وافد من جنسية عربية براتب 6500 دينار، ويمجدان في إنجازاته. وأشار شعبان إلى أن قائمة خطوط الطيران في الشرق الأوسط تتذيلها مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في الترتيب، مضيفا أن الشركة التي كان يعمل بها هذا الوافد في السابق والتي ذكرها رئيس مجلس الإدارة في مؤتمره الصحافي غير موجودة ضمن هذه القائمة. وأضاف أن رئيس مجلس إدارة «الكويتية» لا يهتم ويتناسى خبرات ومجهودات الشباب والشابات الكويتيين ويستعين بخبرات هي كفؤة من وجهة نظره.

وقال شعبان «إذا كنت ترى أن هذه البلد لا يوجد فيه أي شخص كفؤ، يدير الخطوط الجوية الكويتية، فأنت واهم ونحن نثق بشبابنا وبناتنا وهم فقط يحتاجون الفرصة».

وأكد شعبان أن على رئيس مجلس إدارة الكويتية تقديم استقالته والمدير التنفيذي ومن ثم سيرى إبداعات الكويتيين

شعيب شعبان

في إدارة الناقل الوطني ونقله من مرحلة «التردي» إلى أعلى المستويات، مضيفا «الموضوع سهل جدا فقط قدم استقالتك وسترى». وأضاف «في السابق نطالب بتقديم استقالتك لكن اليوم نطالب بتقديم استقالتك ومحاسبتك على قرارتك الذي تتغنى بها».

وأوضح أنه كان يجب على رئيس «الكويتية» أن يكون هو المحامي عن الكويتيين، وأن يعقد المؤتمر لتبيان سبب تأخر الرحلات وارتفاع التذاكر وليس من أجل الدفاع عن قراراته «السيئة والفاشلة».

وأشار شعبان إلى أن رئيس مجلس الإدارة قام بتعيين 4 وافدين برواتب عالية، مضيفا «هل سيعقد مؤتمر صحافي ثان مع المدير التنفيذي وتقومان بدعوة مؤسسات الإعلام العربية والمحلية للدفاع عن هذا القرار!».

وشدد شعبان على أنه من المفترض أن الخطوط الجوية الكويتية تدر أموالا على الدولة، خصوصا أن دخل البلد الوحيد هو النفط، مبينا أن المجلس ناقش هذا الأمر في جلسة الميزانيات وبحث تنويع مصادر الدخل.

وقال «لكن للأسف نجد المؤسسة تدور في فلك خسارة تتلوها الأخرى وهناك 12 ملاحظة من ديوان المحاسبة على الخطوط الكويتية»، مضيفا أنه كان المفروض أن يتحدث في المؤتمر الصحافي ويرد على ملاحظات ديوان المحاسبة ويفند أسباب هذه الملاحظات وكيفية تفاديها.

ووجه شعبان رسالة إلى وزير المالية بصفته المسؤول عن «الكويتية» قائلا «إما عزل الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ومحاسبتهم أو عليه تحمل مسؤوليته السياسية».

وقال «كنت أدعو في دور الانعقاد السابق إلى التعاون والتهدئة، وأن الوزراء يجب أن يأخذوا وقتهم حتى يصلحوا ما أفسدته الحقبة السابقة».

بالإضافة إلى المرشحين من قبل ديوان الخدمة

مرزوق الحبيني: شمول مبتعثي الجامعة و«التطبيقي» بقرار زيادة مخصصات الطلبة

■ ضم المبتعثين من قبل الجهات الحكومة الآخرى للمشمولين

مرزوق الحبيني

تقدم النائب مرزوق الحبيني باقتراح برغبة قال في مقدمته: وافق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2021 على القرار بتكليف وزارة العليم العالي بالتنسيق مع وزارة المالية لزيادة مخصصات الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج بنسبة 50٪ اعتبارا من السنة المالية 1 أبريل 2023، وذلك بسبب ارتفاع مستويات المعيشة بسبب ارتفاع معدلات التضخم حول العالم. وأيضا تمت الموافقة على صرف بدل قيزا للطلبة المبتعثين إلى المملكة المتحدة، حيث ان رسوم إصدار القيزا للطالب تعتبر مكلفة جدا.

إلا ان هذا القرار لم يشمل المبتعثين من الجهات الحكومية الأخرى كجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وديوان الخدمة المدنية، وأن التضخم وارتفاع مستويات المعيشة لا يفرق بين مبتعثي التعليم العالي او أي جهة أخرى، بل ان مبتعثي الجهات الأخرى قد يكون التأثير عليهم أكبر باعتبار ان بعض المبتعثين يصطحبون العائلة معهم من زوجة وأبناء.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«شمول الطلبة المبتعثين من الجهات الحكومية الأخرى كجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وديوان الخدمة المدنية وغيرها بقرار زيادة مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج».

داود معرفي يقترح تنفيذ سياسة الإحلال في الاتحادات والأندية ومراكز الشباب

تقدم النائب داود معرفي باقتراح برغبة بتطبيق وتنفيذ سياسة الإحلال في جميع الهيئات الرياضية (اتحادات وأندية ومراكز شباب وساحات شعبية) التي تشرف عليها الهيئة العامة للرياضة.

وجاء في نص الاقتراح: إن قطاع الرياضة بما يملكه من اتحادات وأندية ومراكز شباب وساحات شعبية رياضية يحظى بحجم كبير من عدد الوظائف التي يمكن الاستفادة منها لإحلال الشباب الكويتي الذي لم يحظ بالعمل ومازالوا على قائمة الانتظار المسجلين في نظام القوى العاملة ودعم العمالة.

ويشهد هذا القطاع الحيوي وجود عدد كبير من العمالة الوافدة في جميع مراكز التدرج الوظيفي في هذه الهيئات الرياضية بالرغم من توافر عناصر وطنية وكفاءات كويتية تحقق أهداف الدولة التنموية في زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص والحد من العمالة الوافدة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بتطبيق وتنفيذ سياسة الإحلال في جميع الهيئات الرياضية (اتحادات وأندية ومراكز شباب وساحات شعبية) التي تشرف عليها الهيئة العامة للرياضة، وتكويت هذا القطاع الحيوي من خلال تنفيذ السياسات التالية:

1 ـ تقوم الهيئة العامة للرياضة بالاتفاق مع الهيئات الرياضية بإجراء مسح شامل للوظائف التي يشغلها الوافدون في الاتحادات الرياضية والأندية ومراكز الشباب والساحات

داود معرفي

الشعبية للمؤهلات العلمية والخبرة العملية.

2 ـ تحديد المسميات الوظيفية للهيئات الرياضية من خلال بيانات هيئة القوى العاملة، وتحليل جميع طلبات الباحثين عن العمل وربطها بالمسح الشامل للوظائف التي يشغلها الوافدون للتعرف على إمكانية إحلال العمالة الوطنية للباحثين عن عمل في هذه الوظائف أو ما يتطلبه ذلك من تدريب يسبق الإحلال.

3 ـ تكويت في الوظائف الإشرافية مثل (القانونيين ـ المحاسبين ـ استشاريين نفسيين ـ استشاريي رياضة ـ الطب الرياضي ـ مدربين في التخصصات الرياضية كافة ـ مدرسين رياضيين) وغيرها من المراكز الوظيفية حسب الهيكل الوظيفي في هذه الهيئات الرياضية.

4 ـ زيادة المخصصات للهيئات الرياضية ليتم زيادة المرتبات للعمالة الوطنية تشجيعا لهم للإقبال على مثل هذه الوظائف.

5 ـ تكليف الهيئة العامة للرياضة بتأهيل العمالة الوطنية لتسلم هذه المناصب عن طريق إقامة دورات تخصصية في الوظائف التي يمكن الإحلال فيها للعمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة، سعيا للوصول فيها إلى نسبة (100٪) خلال ثلاث سنوات.

6 ـ التكويت في الوظائف الإدارية والفنية التي لا تحتاج إلى شهادة جامعية خلال سنة واحدة للوصول إلى نسبة (100٪)، مع رفع الدعم من قبل الهيئة العامة للرياضة في حال عدم الالتزام بالنسبة المقررة للإحلال.

7 ـ تنفيذ العقوبات المتعلقة بمخالفات نظم وقواعد تشغيل العمالة الوافدة في حال عدم الالتزام بالنسب المقررة للإحلال.

مبارك الطشه: ما مدى صحة تمدد بقعة من الزيت على سواحل الكويت؟

د.مبارك الطشه

وجه النائب د.مبارك الطشه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، جاء فيه:

نشرت جماعة الخط الأخضر البيئية مؤخرا صورا تظهر انتشار بقعة من الزيت على سواحل الكويت بمساحة تبلغ نحو 29,7 كيلومترا.

وبحسب البيان الذي أصدرته الجماعة، تمتد البقعة بطول أكثر من 12كم وعرض 3,9 كم، وتتمركز شرق ساحل الفنطاس وتهدد بحر الكويت وسواحلها، وتنذر بكارثة تلوث ضخمة قد تقضي على المخزون السمكي. وبالنظر الى خطورة ما ذكرته الجماعة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما مدى صحة ما ذكر بشأن تمدد بقعة من الزيت على سواحل الكويت بمساحة 29,7 كيلومترا؟ وهل رصدت المحطات التابعة للهيئة العامة للبيئة حدوث تلوث بحري في مياه الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، كم بلغت مساحة التلوث ونطاقه؟ وما نوع الملوثات؟ وما مدى تأثيرها على الحياة البحرية والثروة السمكية؟ وهل تم التعرف على مصدر بقعة الزيت؟ وهل رصدت الهيئة خلال الفترة الأخيرة أي تسرب نفطي من سفن أو ناقلات في الخليج؟

2 ـ ذكرت الهيئة في بيان أصدرته مساء يوم 18 الجاري انها تلقت بلاغا من المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ومن مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية حول رصد بقعة يشتبه في انها تلوث نفطي بالزيت في احد المواقع من المياه الإقليمية الكويتية، وذلك من خلال صور الأقمار الاصطناعية، وقالت انها قامت بالتنسيق مع عمليات خفر السواحل وتم مسح المنطقة البحرية ولم يرصد تلوث «حتى هذه اللحظة»، كما تم مسح المنطقة من خلال العمليات البحرية بشركة نفط الكويت ومسح المنطقة الساحلية المقابلة للموقع من خلال فريق من الهيئة وشركة البترول الوطنية الكويتية، ولم ترصد اي ملوثات عدا ملاحظة تكاثر نوع من الأعشاب البحرية على ساحل المنقف، فما فحوى او مضمون البلاغات التي تلقتها الهيئة من المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ومركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منهما، وهل زودت المنظمة والمركز الهيئة بصور الأقمار الاصطناعية التي تضمنت رصدا للبقعة المشتبه في انها تلوث نفطي بالزيت؟ وهل فحص خبراء ومختصون في الهيئة الصور؟ وما النتائج التي خلصوا اليها؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منها اذا كانت الإجابة بالإيجاب.

3 ـ هل حدثت الهيئة بياناتها او أجرت عمليات بحث او رصد جديدة في وقت لاحق للتثبت، في ضوء التناقض بين البلاغين من جهة والنتائج الأولية التي توصلت اليها الهيئة من جهة ثانية؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما النتائج الأخيرة التي تم التوصل اليها؟ واذا كانت الإجابة بالنفي، ما أسباب ذلك؟

4 ـ ذكرت الهيئة في بيانها ان فريق البحث المشترك مع شركة البترول الوطنية الكويتية لم يرصد اي ملوثات عدا ملاحظة تكاثر نوع من الأعشاب البحرية على ساحل المنقف، فهل أجرت الهيئة اي بحث او دراسة حول أسباب تكاثر الأعشاب البحرية وتأثيرها على الحياة البحرية والثروة السمكية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منها اذا كانت الإجابة بالإيجاب.

ماجد المطيري: 4 آلاف دينار قرض اجتماعي لرب الأسرة والمطلقات و كبار السن وربات البيوت

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة جاء كالتالي:

نظرا لغلاء المعيشة والأزمات الاقتصادية التي تمر بها دول العالم، ونظرا لزيادة الأعباء الأسرية، وعلى وجه التحديد التي يمر بها رب الأسرة في بداية العام الدراسي الجديد، وكذلك الأمر لما يواجهه المتقاعدون وذوو الاحتياجات الخاصة من أعباء مالية نظير تدبير أمورهم المعيشية، وتيسيرا على تلك الفئات ممن يستحقون توفير الدعم المالي لهم ولو بشكل مؤقت لحين إنجاز الدولة والمجلس والحكومة مشاريع القوانين والبدائل الاستراتيجية المتعلقة بالأمور المالية الخاصة بهم في دور الانعقاد القادم للمجلس.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ يصدر مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي قرارا بمنح مبلغ 4000 د.ك (أربعة آلاف دينار كويتي) تحت بند قرض اجتماعي يسدد على دفعات شهرية بمبلغ وقدره 50 د.ك يستحق فورا للفئات (رب الأسرة، المطلقات ممن لديهم أبناء، كبار السن، وربات البيوت ممن لا تصرف لهم مساعدات عامة وليس لهم معاش أو دخل).

2 ـ تمنح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قرضا حسنا يستحق فورا بمبلغ 4000 د.ك (أربعة آلاف دينار كويتي) يسدد على دفعات شهرية مبلغ وقدره 50 د.ك من المعاش المستحق للمقترض لفئات (المتقاعدين، ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين من مستحقي المعاش).

وقدم النائب ماجد المطيري اقتراحاً برغبة جاء كالتالي:

استشعارا لمعاناة أبناء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين ورغبة في التخفيف عنهم صدر المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 2017م متضمنا منح الأولوية في التوظيف بعد المواطنين الكويتيين، لهذه الفئة. وبهدف الحفاظ على التركيبة السكانية، ولرفع المعاناة عن أبناء الكويتيات من غير الكويتيين. لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 ـ أن تصدر الحكومة قرارا يلزم ديوان الخدمة المدنية بأن سياسة الإحلال لا تشمل أبناء الكويتيات، واستحداث منصة لاستقبال وتسجيل طلبات توظيف أبناء الكويتيات، وتصنيفها وتبويبها حسب المؤهل الدراسي والسن والخبرات السابقة.

2 ـ إضافة عقد «ثالث» خاص بتعيين أبناء الكويتيات من غير كويتيين، تماشيا مع المرسوم وأسوة بالعقد «الأول» الخاص بتعيين الكويتيين، والعقد «الثاني» بتعيين الوافدين بالجهات الحكومية.

3 ـ توفير قاعدة بيانات جاهزة بالأسماء والمؤهلات والخبرات للتعيين بعد الكويتيين يتاح للجهات الحكومية الاطلاع عليها للنظر فيمن يتوافر فيهم طلب الجهة الحكومية من التأهيل ونوع الخبرة وشروط التعاقد المقررة قانونا لغير الكويتيين.

ووجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة جاء كالتالي:

نما الى علمي أن الهيئة العامة لشؤون القصر أبرمت عقدا مع إحدى الشركات الخاصة بتقديم الخدمات الهندسية، وذلك للقيام بأعمال الصيانة المدنية لمبنى الهيئة والفروع التابعة لها بدءا من تاريخ 2021/11/7 حتى تاريخ 2023/11/6 بإجمالي مبلغ وقدره 99960,000 دينار لمدة سنتين، بقيمة تعاقدية سنوية 49980,000 دينار، حيث جزأت الهيئة التعاقد على دفعات للتحايل على أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، ولذا يستوجب في المادتين رقمي 13 و19 بأن يبرم التعاقد في الأعمال الحتمية بطريق المناقصات العامة إذا زادت قيمة التعاقد عن مبلغ 75000,000 دينار، ولا يجوز للجهة المتعاقدة تجزئة الصفقة الواحدة بقصد إنقاص قيمتها الى الحد الذي ينأى بها عن

ماجد المطيري

الخضوع لاختصاص الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وقد كان القصد من ذلك التحايل بعدم عرض العقد على ديوان المحاسبة وعدم إخضاعه لأحكام القانون سالف الذكر، وذلك بعدم طرحه بطريق المناقصة العامة بدلا من الممارسة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل أبرمت الهيئة العامة لشؤون القصر عقدا مع إحدى الشركات الخاصة للقيام بأعمال الصيانة المدنية لمبنى الهيئة والفروع التابعة لها بطريق الممارسة؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بصور ضوئية كاملة من العقد منذ تاريخ 2021/11/7 وحتى تاريخ ورود السؤال، مع بيان القيمة الإجمالية لمبلغ التعاقد خلال تلك المدة.

2 ـ ما السند القانوني الذي استندت إليه الهيئة في إبرام العقد بطريق الممارسة دون طرحه بطريق المناقصة العامة بالمخالفة لأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة؟

3 ـ هل عرض العقد على أجهزة الرقابة مثل ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة لمكافحة الفساد وغيرها من الأجهزة صاحبة الاختصاص والمتصلة بذلك الشأن لأخذ رأيها وموافقتها في إبرامه؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من موافقات تلك الجهات.

4 ـ هل جزأت الهيئة القيمة الإجمالية للتعاقد على دفعات لتنأى بنفسها عن إخضاع التعاقد لأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 سالف الذكر وبالمخالفة لأحكامه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما المبرر والسند القانوني لذلك؟

5 ـ ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة للعمل على تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة بضرورة إخضاع عقد الصيانة لأحكام القانون المشار إليه، وذلك بطرح العقد بطريقة المناقصة العامة بدلا من الممارسة؟

كما وجّه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير التعليم بالوكالة د.جاسم الاستاد جاء كالتالي:

سبق وأن توجهنا لرئيس مجلس الأمة في بداية الفصل التشريعي الحالي للمجلس (الفصل التشريعي السابع عشر) بتفعيل القرارات والمراسيم ذات الصلة بتعيين أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في دولة الكويت وزارات الدولة المختلفة بعد تعيين الكويتيين المستحقين، وذلك تطبيقا للمرسوم رقم 17 لسنة 2017 الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية على النحو الوارد في بنده الأول من المادة الأولى. إلا انه قد نما الى علمي توجه وزارة التعليم الى التعاقد مع مدرسين من الجنسية الفلسطينية في عدد من التخصصات يقارب الى 500 معلم ومعلمة، وذلك للعام الدراسي المقبل، بما ينم عن ان الوزارة لا تطبق القوانين والمراسيم ذات الصلة ولا تراعي سياسة الإحلال في ذلك الشأن.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل تم تفعيل المرسوم رقم 17 لسنة 2017 بإعطاء الأولوية في التعيين بعد الكويتيين المسجلين في ديوان الخدمة المدنية لأبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي؟

2 ـ ما التخصصات التي أعلنت الوزارة عن حاجتها فيها لمعلمين ومعلمات من الجنسية الفلسطينية للعام الدراسي المقبل، وهل يوجد ببيانات ديوان الخدمة المدنية من المواطنين الحاصلين على مؤهلات علمية بذات التخصص ويستحق التعيين من عدمه؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بعدد المواطنين ومؤهلاتهم العلمية قرينة كل تخصص مطلوب مما أعلن عنه.

3 ـ يرجى تزويدي بعدد أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي ممن تقدموا للحصول على وظيفة معلم وعلى وجه التحديد في التخصصات المعلن عن التعاقد فيها من دولة فلسطين؟ ولماذا لم تعلن الوزارة عن شغل تلك الوظائف من أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي تنفيذا للمرسوم سالف الذكر؟

4 ـ هل توجد عوائق تواجه الوزارة في تعيين أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في الوظائف الشاغرة بالوزارة بعد تعيين الكويتيين؟

5 ـ ما الأسباب التي استدعت الوزارة على القيام بذلك الإجراء بالإعلان عن التعاقد مع معلمين ومعلمات من الجنسية الفلسطينية في ظل وجود العديد من المواطنين من حملة المؤهلات المتخصصة ممن ينتظرون فرصة التعيين بالوزارة؟ وإن لم يوجد مواطنون في تلك التخصصات فهناك العديد من أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي المؤهلين لشغلها دون الحاجة الى التعاقد من الخارج.
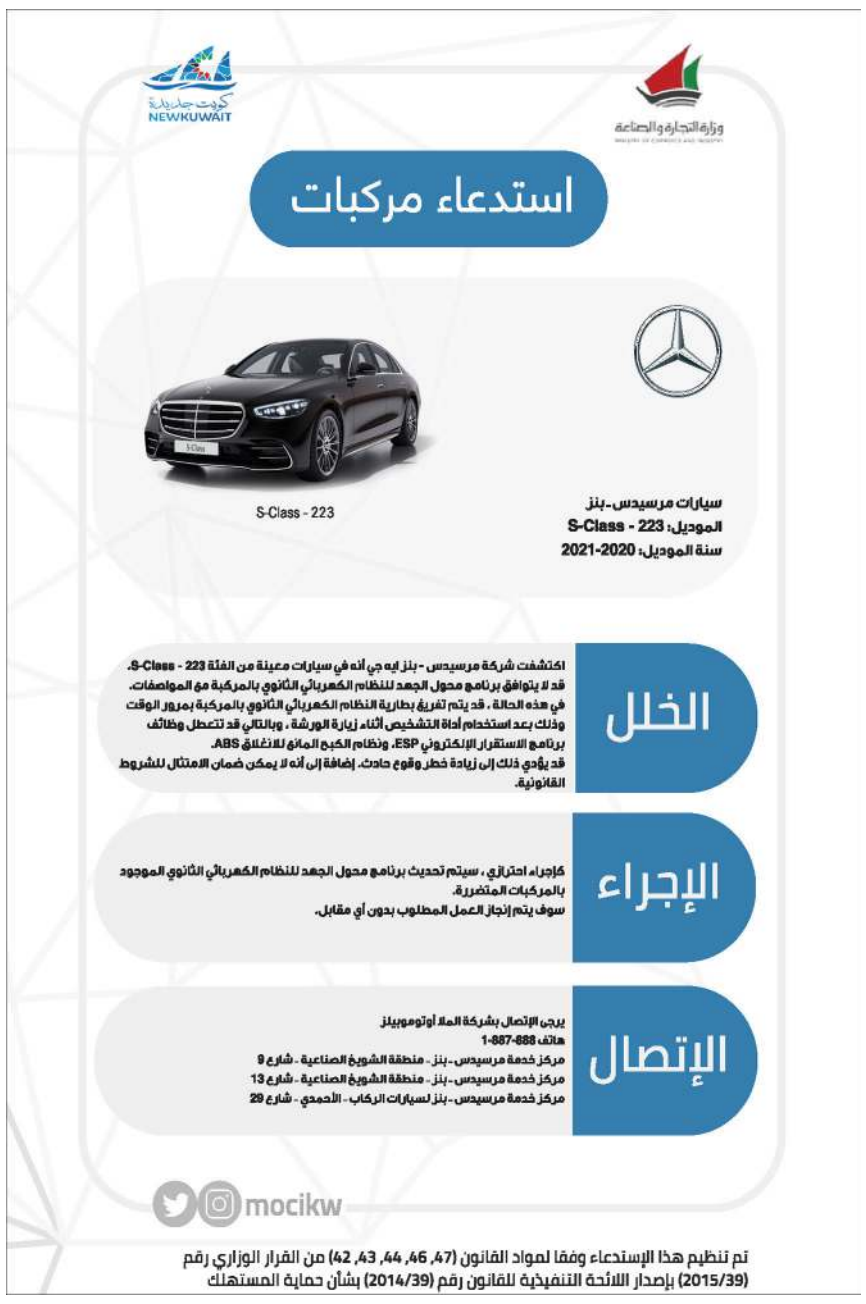
6 ـ يرجى تزويدي بكشف محدد بعدد الموظفين بالوزارة سواء بهيئة التدريس او الإداريين من أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي ممن عينوا منذ صدور المرسوم سالف الذكر وأماكن تعيينهم.